النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
فبراير/شباط – مارس/آذار 2011 المجلد 41 العدد 001

منظمة العفو الدولية

بادروا إلى التحرك الآن
نساء يتحدين الأعراف المتعلقة باللباس

بادروا إلى التحرك الآن
كفاح من أجل الكلمات في إيران

بادروا إلى التحرك الآن
حملة جديدة: الأمن وحقوق الإنسان

لماذا لا يستطيع الحصول على الماء مثل الآخرين؟

أهلاً بكم إلى «النشرة الإخبارية»

بينما كنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على هذا العدد من «النشرة الإخبارية»، أعلن الرئيس المصري تنحيه عقب أسابيع من الاحتجاجات الجماهيرية السلمية، التي لم تعرف الكلل، في مصر. وفي تونس كذلك، أُجبر زين العابدين بن علي على التخلي عن السلطة نتيجة مطالبات الشعب بالكرامة والعدالة الاجتماعية. وفي أفريقيا، تمكن شعب جنوب السودان من قول كلمته أيضاً، وصوَّت إلى جانب تحوّل الجنوب إلى دولة مستقلة.

وفي شتى أنحاء العالم، يناضل أفراد وجماعات من أجل الكرامة والحرية والعدالة. وفي هذا العدد، نلقي نظرة على سبل مطالبة مجتمعات الروما (الغجر) في سلوفينيا بوضع حد للتمييز الذي تعاني منه أسرهم ويدفعها أكثر فأكثر نحو هاوية الفقر. وفي إيران، تنظِّم الأقلية الأذريبجانية احتجاجات من أجل حقوقها في أن يتعلم أطفالها بلغتهم الأم. بينما تقود ساندیا إكناليغودا النضال في سري لانكا ضد الاختفاء القسري.

فمن مصر إلى سلوفينيا، يحاول الناس أن يضعوا حداً لانتهاكات حقوق الإنسان. وأنت واحد منهم. يرجى إشراك الآخرين في «النشرة الإخبارية» وتشجيعهم كذلك على أن يبادروا إلى التحرك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
فريق «النشرة الإخبارية»

مهرجان ساحة الطرف الأغر، بلندن، في المملكة المتحدة، 12 فبراير/ شباط 2011. حيث طالب آلاف الأشخاص من شتى أنحاء العالم باحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار يوم عالمي للتحرك نظمته منظمة العفو الدولية.

© Amnesty International UK – photographer: Reuben Stearns

أرسلوا جميع تعليقاتكم ومقترحاتكم إلى:

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW
United Kingdom

أو أرسلوا رسائل إلكترونية على العنوان
yourwire@amnesty.org

صدرت للمرة الأولى في العام 2011 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية

www.amnesty.org

© Amnesty International Publications 2010

رقم الوثيقة: NWS 21/001/2011 Arabic
ISSN: 1472-443X

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: ميلان نوفاك يجلب الماء لعائلته التي تعيش على بعد بضعة كيلومترات في مستوطنة دوبروشكا فاس، بسلوفينيا. فالعائلة لا تحصل على الماء النظيف. أكتوبر/تشرين الأول 2010.
© Arne Hodalič

الحصول على النشرة الأخبارية

هل تود معرفة المزيد حول حملات منظمة العفو الدولية أو استخدام الموقع الإلكتروني للنشرة الإخبارية من أجل نضالك؟

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org. وللحصول على نسخة مجانية مطبوعة منها، كل ما تحتاجه هو الانضمام إلى العضوية الدولية - يرجى الرجوع إلى الصفحة ما قبل الأخيرة من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل.

ويمكن للمؤسسات شراء نسخ. وثمن ست نسخ في السنة للمؤسسات هو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/ 41 يورو. وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية شراء نسخ من أجل أعضائها. ويرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 5814/5507 207 413 44+.

من النشرة الإخبارية

هذا العدد

ماء وفير ولكن ليس لطائفة الروما

ما هو شكل الحياة عندما لا تستطيع الحصول بصورة منتظمة على الماء النظيف؟ العديد من الروما ممن يعيشون في سلوفينيا لا يحصلون على الماء رغم أن السلطات تملك الوسائل لذلك وملزمة بأن تقوم بهذا الواجب. بادر إلى التحرك في وجه هذه المظلمة. **الصفحة 2.**

الأمن مع حقوق الإنسان

تستخدم الحكومات التهديد بالإرهاب كذريعة لمواصلة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. بادر إلى الانضمام إلى حملتنا الجديدة المعنونة «الأمن مع حقوق الإنسان» وقل لا للاعتقال غير القانوني وللتعذيب ولسوء المعاملة. **الصفحة 8.**

كفاح من أجل الكلمات

يتوق الأذربيجانيون في إيران إلى أن يتعلم أبناؤهم بلغتهم الأم – أما السلطات الإيرانية فترد باعتقالهم وتعذيبهم وبقتل الناشطين الأذربيجانيين. **الصفحة 12.**

«ماذا عليك أن ترتدي؟»

يتعين على العديد من النساء في أنحاء مختلفة من العالم أن يعشن في ظل أعراف تفرض عليهن ماذا يرتدين على نحو صارم. وفي هذا العدد، تسبر «النشرة الإلكترونية» غور السبل التي تسيطر بها الحكومات والجماعات المسلحة على ما ترتديه النساء، وتسلط الضوء على مواقف أشخاص شجعان يجرؤون على تحدي هذا المحظور. **الصفحة 14.**

أسئلة وأجوبة

ساندیا إكناليغودا تتحدث إلى «النشرة الإلكترونية» حول الكفاح المستمر ضد الاختفاء القسري في سري لانكا، وعن بحثها عن زوجها، الصحفي براغيث إكناليغودا، الذي اختفى قبل عام مضى. **الصفحة 18.**

ماذا أيضاً؟

وقّع على البطاقة البريدية وابعثها إلى السلطات الزمبابوية لتطالبها بتوفير خدمات الأمومة والطفولة في مستوطنة هوبلي في هراري (مرفق)؛ واطلع على ما لدى منظمة العفو الدولية لتقوله بشأن الاستفتاء في السودان (**الصفحة 7**)؛ وكذلك على الاحتجاجات الجماهيرية في الشرق الأوسط (المرفق وسط النشرة) واقرأ الأخبار الطيبة في **الصفحة 21.**

مناشدات عالمية

بادر إلى القراءة والتوزيع والتحرك الآن

انظر الملحق الداخلي

أن تشربوا ماء نظيفة، أن تستحموا، أن تذهبوا إلى المرحاض، أن تنظفوا منزلكم، أن تغسلوا شعر أطفالكم، هذا أمر بسيط، أليس كذلك؟

نعم، لكن ليس إذا كنتم من عائلات طائفة «الروما» العديدة التي تعيش في المستوطنات غير الرسمية في سلوفينيا. فهؤلاء لا يستطيعون الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب، حتى مع أنهم يعيشون في بلد يمتلك الوسائل والموارد اللازمة لتوفيرها. إن هذه مشكلة فظيعة، وينبغي إيجاد حل لها الآن.

ماء وفير ولكن ليس لطائفة «الروما»

«نحن مضطرون لاستخدام مياه الجدول القذرة للغاية. وغالباً ما يصاب الأطفال بالتقيؤ والإسهال. ولا يُسمح لنا بالحصول على الماء من الأنبوب الموجود في المقبرة. وفي محطة الوقود يقولون لنا: 'انصرفوا أيها الغجر'».

«إذا لم يكن الرجال في البيت، فإننا نحن النساء نذهب للاستحمام في الجدول، حيث لا نستطيع التعري أمام أطفالنا. ونذهب إلى المرحاض الواقع في الخلف – بعيداً عن المنـزل – إلى الخندق. أما الأطفال، فيذهبون إلى مكان أقرب، وخصوصاً في الظلام لأنني أخشى عليهم من السقوط في أحد الخنادق. وعندما تحدث فيضانات، فإننا لا نستطيع الذهاب إلى أي مكان، فالمياه تحيط بنا من كل حدب وصوب. وفي الظلام أحمل المشعل للذهاب إلى الحمام، أما في النهار، فيجب أن نتوخى الحذر الشديد».

سيلفانا هودوروفاك، من سكان مستوطنة أونوفا، وهي المستوطنة غير الرسمية الوحيدة في بلدية غروسوبلي بسلوفينيا (لا صورة).

ماريان

هودوروفيتش التي تعيش في مستوطنة غوريتشا فاس، التي تقطنها طائفة «الروما» والواقعة بالقرب من رينبيكا في سلوفينيا. وليس لدى ماريان وجيرانها ماء ولا كهرباء ولا مراحيض ولا مجاري ولا صرف صحي.

تقول ماريان: «إننا مضطرون للذهاب في كل يوم لجلب الماء من أقرب محطة محروقات أو من المقبرة أو نبع الماء الذي يقع على بعد ثلاثة كيلومترات ونصف عن المستوطنة. وعندما نصل إلى منازلنا تكون الماء قد أصبحت ساخنة وغير مناسبة للشرب. في الصيف نذهب للاغتسال في الجدول المحلي، ولكن الشرطة تطردنا من هناك وتطاردنا».

ولطالما طلب سكان غوريتشا فاس من السلطات، مراراً وتكراراً، توصيل أنبوب ماء إلى نقطة قريبة من المستوطنة، ونظموا مظاهرات وقابلوا رئيس بلدية رينيكا. وكتب أحد السكان، وهو دانيلو هودوروفيتش، رسائل إلى وزراء في الحكومة وإلى رئيس الجمهورية نفسه. وفي عام 2008 وعد رئيس البلدية بتوفير أنبوب ماء في خلال شهرين. بيد أن ذلك لم يحدث أبداً.

وتضيف ماريان قائلة «يمكنهم تمديد الأنبوب على بعد أمتار قليلة وعلى أراضي البلدية إذا لم يكن بوسعهم تمديده في مكان آخر. إننا لا نطلب سوى أنبوب واحد، ولا شيء غير ذلك. أستطيع أن أرى أن المواشي في المراعي تحصل على الماء، فمن نحن؟ هل نحن أسوأ من الماشية؟ لقد اضطررت لسرقة الماء طوال حياتي، وأود حقاً أن أبدأ بدفع ثمنها».

إن مستوطنة غوريتشا فاس هي موئل لسبعين شخصاً. فبعض العائلات تعيش فيها منذ أكثر من 30 عاماً. إنها مستوطنة غير رسمية – بيوتها مبنية بدون تراخيص، وتقع على أرض زراعية تعود ملكيتها لوزارة الدفاع ولمالكين خاصين. وبدون توفر تراخيص بناء وبدون ملكية الأرض، لا يستطيع سكان غوريتشا فاس، قانونياً، الحصول على أنبوب ماء.

أية حياة هذه التي تعيشها إذا لم يكن لديك مصدر منتظم للمياه؟ لعل ليلي غرم، من مستوطنة دوبروشكا فاس لطائفة «الروما»، تعرف كل شيء عن مثل هذه الحياة. فحياتها برمتها تتمحور حول جلب الماء وجمعها لعائلتها: «إن الماء تعني لي أكثر من أي شيء آخر. فأنا أقضي معظم يومي في جلب الماء، والمحافظة على نظافة سقيفتنا وغسل ملابس أطفالي. وعندما نذهب لزيارة والدتي في كوتشيفي، أضع ولديّ في حمامها، ولا أستطيع أن أخرجهم منه، فينفطر قلبي عندما أرى ذلك المشهد. من حسن حظنا أننا

فتاة من الروما تجلب الماء لعائلتها كل يوم من جدول قذر، دوبروشكا فاس، سلوفينيا، سبتمبر/أيلول 2010. وتستخدم عائلتها الماء للغسيل والطبخ والشرب.

نملك سيارة، ويمكننا أن نستخدمها في جلب الماء. ولكن عندما تداهم [زوجي] ميلان آلام الشقيقة، أضطر للسير على الأقدام بضعة كيلومترات لإحضار ليترات قليلة من الماء. وفي هذه الأيام لا أطبخ ولا أغسل. وفي بعض الأحيان لا يكون لدينا ماء طوال اليوم». ونظراً لأن ليلي لا تملك رخصة قيادة سيارة، فإنها، عندما يذهب زوجها ميلان نوفاك إلى المستشفى لإجراء عملية، تضطر إما إلى السير على الأقدام يومياً لجلب الماء، أو إلى الاستغناء عن الماء!

وبسبب الصعوبات في الحصول على الماء، فإن العديد من العائلات لا يتوفر لديها ما يكفي من الماء للشرب والطهي والتنظيف والنظافة الشخصية. وتستهلك عائلة ليلي المؤلفة من أربعة أفراد 20 ليتراً من الماء يومياً. أما معدل استهلاك الماء على المستوى الوطني في سلوفينيا فهو 150 ليتراً للشخص الواحد يومياً. وفي هذه المدينة يرتفع المعدل إلى 300 ليتر يومياً.

إن الحياة صعبة في الشتاء بشكل خاص؛ فالحصول على الماء يصبح تحدياً أشد قسوة. وتقول ماريان: «في الشتاء لا نغتسل، باستثناء غسل وجوهنا. إذ أن مياه الجدول تتجمد، أما الماء التي نجلبها من المقبرة أو من الينبوع، فينبغي أن نحتفظ بها للشرب والطهي. فما هو شعور أطفالنا، باعتقادكم، عندما يسخر منهم زملاؤهم في المدرسة لأن رائحتهم كريهة؟»

إن من الصعب المحافظة على النظافة بدون توفر مياه الأنابيب في المنـزل. وقد قابل باحثو منظمة العفو الدولية أطفالاً من طائفة «الروما» يخجلون من الذهاب إلى المدرسة، وبالغين يكابدون من أجل الحصول على عمل، بسبب صعوبة المحافظة على نظافتهم الشخصية.

وبدون توفر ماء نظيفة بالأنابيب ومراحيض وحمامات ومجاري، فإن الأطفال والبالغين يصابون بأمراض. فعقب زيارتها إلى سلوفينيا في مايو/أيار 2010، قالت الخبيرة المستقلة للأمم المتحدة المعنية بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب النظيفة والتمديدات الصحية: «إن عواقب عدم حصول هذه المجتمعات على المياه والتمديدات الصحية هي عواقب مدمرة. فقط أوضح الأشخاص الذين قابلتهم أنهم مصابون بمرض الإسهال، من بين أمراض أخرى، بشكل دائم. وفي إحدى المستوطنات التي لا تحصل على الماء، يشرب الناس من جدول ملوث أو يضطرون للسير على الأقدام لمدة ساعتين للحصول على مياه نظيفة... وليس لديهم خيار سوى التغوط في العراء. إن ذلك يذكرني بالأوضاع التي شاهدتها في البلدان الفقيرة للغاية، ومن المدهش أن أشاهدها في بلد تحقق فيه الكثير من الإنجازات للأغلبية العظمى من السكان».

بيد أن الأغلبية العظمى من أفراد طائفة «الروما» في سلوفينيا يعيشون تحت نير الفقر ويتعرضون للتحامل والتمييز العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تترك آثاراً رهيبة على مجتمعاتهم. فقد تعرض أطفال طائفة الروما، على مدى عقود، للإقصاء والفصل في المدارس. وعندما يحاول أفراد الروما شراء أو استئجار منازل خارج مستوطناتهم، فإنهم يتعرضون للتمييز من قبل المالكين. وعندما يقدمون طلبات للحصول على السكن الاجتماعي، فإنهم يواجهون التمييز كذلك، ولكن من جانب السلطات العامة في هذه المرة. ولهذه الأسباب، يضطر العديد من أفراد طائفة الروما إلى العيش في المستوطنات غير الرسمية الخاصة بهم، حيث لا توجد لديهم أية مستندات قانونية تكفل استمرار عيشهم في المكان، ولا يحصلون على الخدمات الأساسية في حالات عديدة. وبالنسبة للعديد من أفراد طائفة الروما في سلوفينيا، فإن التمييز يولّد الفقر، والفقر يولد مزيداً من التمييز. إنها دورة جهنمية ينبغي كسرها.

حان وقت إيجاد الحلول

إن الحصول على إمدادات المياه النظيفة بشكل منتظم وكاف هو حق من حقوق الإنسان. ويتعين على الحكومات أن توفر، على أقل تقدير، الحد الأدنى من كميات المياه النظيفة الكافية للشرب والطهي والنظافة. ولا يمكن للسلطات السلوفينية الاختباء خلف مسائل تراخيص البناء وملكية الأرض للتهرب من التزامها بضمان الحق الإنساني في الحصول على الماء.

© Arne Hodalič

© Arne Hodalič

© Arne Hodalič

من أعلى إلى أسفل:
أطفال يغتسلون بمياه جدول قريب من بيتهم في مستوطنة دوبروشكا فاس العشوائية.
بيت في مستوطنة ميستني لوغ العشوائية للروما في كوتشيفيي.
عائلة من 11 شخصاً تعيش في كوخ مهلهل في دوبروشكا فاس.

وفي الحقيقة، فإن معظم السلطات البلدية توفر الماء بالأنابيب للمستوطنات غير الرسمية، حتى عندما لا يكون لدى سكانها التراخيص الضرورية والمستندات. ويمكن إيجاد حلول لجميع المستوطنات المتبقية، بل يجب إيجادها. وقالت الخبيرة المستقلة للأمم المتحدة المعنية بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب والتمديدات الصحية: «إن أوضاع طائفة «الروما» في سلوفينيا صعبة ومعقدة. وأشير بنوع من التقدير إلى أن بعض البلديات وجدت حلولاً إيجابية. فقد زرتُ مستوطنة في تريبني، حيثُ لاحظتُ أن جهوداً كبيرة بُذلت لضمان توفير المياه والتمديدات الصحية لسكانها. وعلاوة على ذلك، فإن سكان المستوطنة يعملون مع البلدية من أجل جعل الأرض والمباني التي يعيشون فيها ذات صفة قانونية، وهو ما يمثل حلاً أطول أجلاً لأوضاعهم. بيد أن بلديات أخرى عجزت عن إيجاد حلول مشابهة لمستوطنات تقع على بعد 30 دقيقة فقط، إنني أعتقد أن هذا التفاوت أمر غير مقبول».

إن سلوفينيا تملك من الخبرات والتجارب والموارد والالتزامات ما يكفي للإيفاء بالحق في الحصول على المياه والتمديدات الصحية لسكانها بدون تمييز. ويتعين على السلطات أن تتخذ الإجراءات اللازمة الآن وأن تبذل كل ما في وسعها من أجل توفير المياه لجميع مستوطنات طائفة «الروما».

بادر إلى التحرك الآن

يرجى توقيع وإرسال البطاقة البريدية الموجودة في الملحق الداخلي، والتي تتضمن دعوة رئيس وزراء سلوفينيا بوروت باهور إلى ضمان تزويد جميع المستوطنات غير الرسمية لطائفة «الروما» بالمياه النظيفة والتمديدات الصحية الأساسية، وضمان احترام حقوق أفراد هذه الطائفة في السكن؛ وحثه على اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للتمييز ضد طائفة الروما في سلوفينيا.

في 16 مارس/آذار 2011، ستُصدر منظمة العفو الدولية تقريراً حول حقوق السكن لطائفة الروما في سلوفينيا، وسيكون التقرير متاحاً على موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية: www.amensty.org

يصادف اليوم العالمي للماء في 22 مارس/آذار.

التزامات سلوفينيا

وفقاً للقانون الدولي، فإن الحق في الحصول على الماء والتمديدات الصحية يلزم سلوفينيا، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى، بضمان حصول كل شخص على ما يلي:

- مياه نظيفة كافية للاستعمالات الشخصية والمنزلية، كالتنظيف والطهي.
- مياه صحية وصالحة للشرب ومرافق صحية (مراحيض ومجاري).
- مياه وتمديدات صحية داخل منزله أو بجواره (حتى لو لم يكن يعيش في منزل رسمي) بحيث يستطيع استخدامها بدون أن تتعرض سلامته للخطر.
- مياه وتمديدات صحية يستطيع دفع تكاليفها بدون الاضطرار إلى التضحية بحقوقه الأخرى، كالغذاء والتعليم.
- الحصول على الماء والتمديدات الصحية بدون تمييز؛ ويجب أن تفي خدمات المياه والتمديدات الصحية باحتياجات الفئات المستضعفة، من قبيل ذوي الإعاقات.
- الحق في المشاركة في صنع القرار الذي قد يؤثر على الحقوق الأخرى، منها الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الماء والتمديدات الصحية، بشكل كامل ومتساوٍ.
- الحق في الحصول على إنصاف فعال على انتهاك حقه في الحصول على الماء والتمديدات الصحية.

يرجى زيارة WWW.AMNESTY.ORG/LIVEWIRE للاطلاع على مدونة منظمة العفو الدولية

مصر: سطوة المجهول

بقلم فريق منظمة العفو الدولية في القاهرة

«كنا نقابل والداً فقد ولده البالغ من العمر 16 سنة في الاضطرابات الأخيرة عندما جاءتنا أخبار اعتقال زملائنا.

«كانوا يزورون منظمة وطنية لحقوق الإنسان، وتحديداً «مركز هشام مبارك للقانون»، عندما اقتحمت الشرطة العسكرية مكاتبها. إذ كان «مركز هشام مبارك للقانون» و«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، اللذان يتخذان من المبنى نفسه مقراً لهما، يقودان الجهود لتوفير العون القانوني والطبي للمحتجين المخيّمين في ميدان التحرير، بوسط القاهرة، في الأيام العشرة الأخيرة. ومن الصعب وصف الشعور الداهم بالعجز عندما تكون قريباً للغاية منهم من الناحية الجغرافية، ولكن دون أن تستطيع معرفة أين هم أو من ذا الذي يحتجزهم. فكل ما كان باستطاعتنا فعله هو أن نهرع إلى هواتفنا النقالة لإجراء مكالمات محمومة، بما في ذلك مع مدافعين عن حقوق الإنسان في مصر ممن يحاولون أيضاً معرفة أماكن احتجاز أصدقائهم وزملائهم».

اقرأ المزيد على الموقع: http://sn.im/20wi5b

© Omar Robert Hamilton

احتجاجات مناهضة للحكومة في ميدان التحرير، بالقاهرة، مصر، 8 فبراير/شباط 2011.

اثنتا عشرة ساعة هزت تونس

بقلم ديانا الطحاوي، باحثة منظمة العفو الدولية بشأن شمال أفريقيا

«بينما كنت أقوم بتحضيرات الدقيقة الأخيرة بشكل محموم للسفر إلى تونس ضمن وفد منظمة العفو الدولية لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاضطرابات الاجتماعية التي هزت البلاد منذ أواخر العام الماضي، قال أحد الزملاء في معرض الهزل إنني سوف أقضي الوقت جالسة في غرفة الفندق في تونس أشاهد ما يحدث من تطورات على شاشة «الجزيرة». ورغم أننا ضحكنا على القفشة في حينه، إلا أن هذه النبوءة لم تلبث أن تحققت بصورة ما. فمن اللحظة التي وصلت فيها يوم الجمعة، 14 يناير/كانون الثاني، استطعت أن ألمس أن تونس قد غدت بلداً آخر. فبخلاف النسق الذي اعتدنا عليها في زيارات منظمة العفو الدولية السابقة لتقصي الحقائق، لم تتبعنا أي قوات أمنية من المطار. وكان من الواضح أن مبعث قلقهم يقع في مكان آخر ويتجاوز مجرد عرقلة جهود منظمة العفو الدولية لإصدار تقرير ينتقد السجل المريع لحقوق الإنسان في البلاد».

اقرأ المزيد على الموقع http://sn.im/20wie7

مصير الدكتور بينياك سين سيساعد على الكشف عن الهند الحقيقية

بقلم راميش غوبالاكريشنان، باحث منظمة العفو الدولية بشأن الهند

«تقول إلينا سين إنها ليست لديها خطط للذهاب إلى بيلاسبور هذا الأربعاء. وهو اليوم الذي ستستأنف المحكمة العليا لولاية تشاتّيسغاره، بوسط الهند، جلسات الاستماع لنظر استئناف تقدم به زوجها، الناشط الهندي البارز الدكتور بينياك سين.

«فالدكتور سين استأنف ضد الحكم بالمؤبد الذي أصدرته بحقه في الشهر الماضي إحدى المحاكم المحلية هنا وأدانته فيه بتهمة التحريض على العصيان والتآمر ضد الدولة. ولعدم تأكدها من وقت الإفراج عنه عقب جلسة الاستماع، أو مما إذا كان سيفرج عنه البتة، تقول إلينا إنها تعتزم اللقاء به بعد يومين في جو الهدوء النسبي للسجن هناك.

إقرأ المزيد على الموقع http://sn.im/20wimh

© Satya Sivaraman

الدكتور بينياك سين يستأنف الحكم بالسجن المؤبد الذي صدر ضده بتهمة التحريض على العصيان والتآمر ضد الدولة.

السودانِ يصنع تاريخاً

في شهر يناير/كانون الثاني من هذا العام، اختار الشعب في جنوب السودان الانفصال عن باقي البلاد وإقامة دولة مستقلة.

وقد كفلت «اتفاقية السلام الشامل» لعام 2005 حق الجنوبيين السودانيين في التصويت لتقرير مستقبلهم، وانتهت بذلك عقود من الحرب الأهلية في السودان. وقد اعتبر المراقبون الدوليون أن عملية الاقتراع في يناير/كانون الثاني كانت «حرة ونزيهة بشكل كبير».

ما الذي سيحدث في السودان بعد ذلك؟ إن ارتفاع درجة انعدام اليقين بشأن صفة المواطنة للأقليات في الشمال والجنوب على السواء يمكن أن يؤدي إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. إذ يقدر عدد الجنوبيين الذين يعيشون في شمال السودان بنحو 1.5 مليون نسمة. وقد اختار عدد متزايد منهم العودة إلى الجنوب.

وتقوم منظمة العفو الدولية بمراقبة التطورات في السودان. للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الموقع: http://snipr.com/20w413

© UN Photo/Tim McKulka (CC BY-NC-ND)

UNHCR/A. Coseac

© UN Photo/Paul Banks

مشاهد من استفتاء جنوب السودان التاريخي بشأن الاستقلال. حيث حزم عشرات الآلاف من السودانيين الجنوبيين الموجودين في الشمال أمتعتهم ليمضوا في رحلتهم الطويلة نحو الجنوب.

© UN Photo/Paul Banks

يعتقد بعض الحكومات أن
انتهاك حقوق الإنسان
يعتبر طريقة مقبولة
لمكافحة الإرهاب

قُلْ لها إن هذا خطأ

قُل «لا» للاعتقال غير القانوني
قل «لا» للتعذيب
حاسب الحكومات على أفعالها

إن الإرهاب يُزهق أرواحاً في سائر أنحاء العالم، وفي كل يوم تقريباً. وتستطيع الحكومات توفير الحماية القانونية لمواطنيها من مثل هذه التهديدات، ويجب أن تفعل ذلك. ولكن العديد من الحكومات يستخدم خطر الإرهاب كذريعة للاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان، أو خلق مناخ من الخوف تستطيع هذه الحكومات في ظله قمع المعارضة المشروعة.

ومنذ هجمات سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة، أعطى بعض الزعماء في شتى أنحاء العالم انطباعاً بأن ما يسمى «الحرب على الإرهاب» تعني أنه يمكن حرف القواعد أو حتى عدم تطبيقها. وأقرت حكومات عديدة قوانين لمكافحة الإرهاب تتضمن تعريفات فضفاضة للإرهاب، تاركةً الباب مفتوحاً أمام الاعتقالات التعسفية، وفي بعض الأحيان لمقاضاة الأشخاص لمجرد ممارستهم لحقوقهم، ليس إلا.

فما هي النتيجة؟ احتُجز آلاف الأشخاص لأشهر وسنوات بدون تقديمهم إلى محاكمات عادلة أو السماح لهم بالتمثيل القانوني، ونُقل بعضهم سراً إلى بلدان أخرى، وتعرض العديد منهم للتعذيب وإساءة المعاملة. وفي أغلبية الحالات لم تتم مساءلة أحد على انتهاك حقوق هؤلاء الأشخاص.

الحملة الجديدة

تدعو الحملة الجديدة التي تطلقها منظمة العفو الدولية باسم «حملة الأمن مع حقوق الإنسان»، إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الحكومات باسم الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، وتصر المنظمة على إخضاع المسؤولين عن تلك الانتهاكات للمساءلة.

وستبني هذه الحملة على النجاحات التي حققتها حملة «لنواجه الإرهاب بالعدالة»، التي ركزت على حماية حقوق الإنسان في ما أسمته الولايات المتحدة بـ «الحرب على الإرهاب». وقد عملت حملة عام 2006 على تعبئة نشطاء من مختلف أنحاء العالم للمطالبة بإغلاق مركز الاعتقال في خليج غوانتنامو والاحتجاج على عمليات نقل المعتقلين إلى بلدان أخرى بصورة غير قانونية والاعتقالات السرية والتعذيب. وستواصل الحملة الجديدة «الأمن مع حقوق الإنسان» هذا العمل، فضلاً عن ممارسة الضغط على بلدان أخرى، أصبح

انضم إلى حملتنا الجديدة
«حملة الأمن مع حقوق الإنسان»

© Dicle Haber Ajansi (DIHA)

الرئيسية: مساجين يجلسون في زنزانة مكتظة في مركز «الكاظمية» للاعتقال التابع للشرطة الوطنية العراقية في شمال بغداد، بالعراق، أغسطس/آب 2007.
يمين: رجل شرطة بملابس مدنية يلوي ذراع طفل عقب مظاهرات خرجت بمناسبة احتفالات النوروز (رأس السنة) الكردية التقليدية في 22 مارس/آذار 2008، هكاري، تركيا.

لم أكن على علم بماهيتها على الإطلاق».

في جمو وكشير بالهند، تستخدم السلطات بشكل منتظم أسلوب الاعتقال الإداري أو «الوقائي» بموجب قانون السلامة العامة. ويُحتجز النشطاء السياسيون والأشخاص المشتبه في أنهم من أعضاء أو أنصار الجماعات المسلحة بناء على مزاعم غامضة، من قبيل تهديد «أمن الدولة» أو «المحافظة على النظام العام». ولكن قانون السلامة العامة لا يعطي تعريفاً لعبارة «أمن الدولة». بينما يعطي «المحافظة على النظام العام»، تعريفاً فضفاضاً يمكن تفسيره بطرق متعددة.

ووفقاً لقانون السلامة العامة، فإنه يجوز للسلطات في جمو وكشمير احتجاز الأشخاص بدون محاكمة أو تهمة لمدة تزيد على سنتين. وفي الممارسة العملية غالباً ما تتكرر أوامر الاعتقال، ويتم تجاهل حق المعتقلين في الطعن بقانونية اعتقالهم. ومن الناحية الفعلية، تقوم سلطات الدولة باحتجاز الأشخاص لمدد أطول بكثير من الحد الأقصى، وهو سنتان.

وفي تركيا، جرت محاكمة آلاف الأطفال، منهم من لا تزيد أعمارهم على 12 سنة، بموجب قانون مكافحة الإرهاب، بسبب مشاركتهم المزعومة في المظاهرات ذات الصلة بالمجتمع الكردي.

وعقب القبض عليهم، احتُجز العديد من الأطفال في مراكز الاعتقال المخصصة للبالغين، حيث غالباً ما لا يتم تسجيل فترات احتجازهم رسمياً، مما يسمح بأن تكون فترة الاعتقال التي تسبق المحاكمة أطول مما هو منصوص عليه في القانون. وغالباً ما لم يُسمح للأطفال بالاتصال بمحاميهم أو بعائلاتهم. وأبلغ العديد من الأطفال عن التعرض لإساءة المعاملة والتعذيب أثناء القبض عليهم وفي فترة احتجازهم فيما بعد.

الخطوات التالية

لقد ظهرت الحقيقة المتعلقة ببعض انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال الحرب على الإرهاب، التي قادتها الولايات المتحدة، إلى العلن. فقد اعترف الرئيس السابق جورج دبليو بوش علناً بأنه سمح باستخدام أساليب استجواب قاسية، من الواضح أنها تصل إلى حد التعذيب. ولا تزال الأدلة على وجود أماكن اعتقال سرية في بلدان، كلتوانيا والعراق، تطفو على السطح.

وأجرت بعض البلدان، أو هي تُجري حالياً، تحقيقات في استخدام التعذيب والمشاركة في عمليات نقل المعتقلين إلى بلدان أخرى بصورة غير قانونية والاعتقال السري.

ومع ذلك، فإنه لم تتم مساءلة أحد من الدول المسؤولة أو الأفراد المسؤولين عن تلك الانتهاكات، سواء رسمياً أو فعلياً.

وسنواصل من خلال «حملة الأمن مع حقوق الإنسان» فضح كيف تنتهك الحكومات حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب، والأمن القومي، وسنمارس الضغط من أجل فرض المساءلة على ارتكاب هذه الانتهاكات. كما سنطالب بتمكين الأشخاص المعتقلين بصورة غير قانونية من المثول أمام محاكمات جنائية عادلة، أو إطلاق سراحهم. وسنناضل من أجل حقوق ضحايا الإرهاب وتوثيق الهجمات الموجَّهة إلى المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة. وأخيراً، سنواصل تذكير الحكومات بأنه لا يجوز تبرير التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة أياً كانت الظروف – سواء في حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو الهجمات على أيدي الجماعات المسلحة أو حالة الطوارئ.

هذا هو التزامنا. فما هو التزامك؟ انضمّ إلى «حملة الأمن مع حقوق الإنسان».
للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن العراق، أنظر الموقع: http://snipr.com/1zvvhc
ولقراءة المزيد حول تركيا، أنظر الموقع: http://snipr.com/1zvvii

فيها خطر الإرهاب ذريعة للظلم والوحشية والازدراء التام لحقوق الإنسان.

في عامها الأول، ستمارس حملتنا الجديدة الضغط على الحكومات التي تحتجز، بشكل غير قانوني، الأشخاص المتهمين بالضلوع في الإرهاب أو غيره من التهديدات للأمن القومي. وغالباً ما يُحتجز مثل هؤلاء المعتقلين لفترات طويلة بدون أن يعرفوا سبب احتجازهم وبدون السماح لهم بتوكيل محامين. وفي العديد من الحالات، لا يُسمح لهم بالطعن في قانونية اعتقالهم. وفي بعض الحالات، لا تعرف عائلاتهم عن أماكن وجودهم لأسابيع أو أشهر، وبذلك يصبحون في عداد «المختفين». إن ضمانات، من قبيل الحق في معرفة أسباب الاعتقال وفي توكيل محام وفي المثول أمام محاكمة عادلة، ليست امتيازات يمكن نزعها من المعتقل، بل هي حقوق لكل شخص محروم من حريته.

الاعترافات تحت وطأة التعذيب

في العراق، الذي لا يزال يشهد مستويات مرتفعة من العنف، كالتفجيرات التي تنفذها الجماعات المسلحة، يُحتجز آلاف الأشخاص حالياً بدون تهمة أو محاكمة. ولا يزال بعضهم محتجزاً منذ سبع سنوات. ولم يتصل العديد منهم بمحامين، ولم تُتح لهم فرصة الطعن في قانونية اعتقالهم. واحتُجز العديد منهم في مراكز اعتقال سرية تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، حيث تعرضوا للتعذيب بصورة اعتيادية، وذلك لإرغامهم على «الاعتراف» بارتكاب جرائم عنف على ما يبدو. وتُحتجز الأغلبية الساحقة للمعتقلين بتهم القيام بأنشطة مناهضة للحكومة ودعم الجماعات المسلحة. وقد سُن قانون مكافحة الإرهاب منذ عام 2004، وأدى إلى زيادة استخدام عقوبة الإعدام.

أما أوضاع السجون فهي في بعض الأحيان مزرية لدرجة أن العديد من المحتجزين يعانون من مشاكل صحية نتيجة لذلك. وقد جمعت منظمة العفو الدولية شهادات متعددة من المعتقلين الحاليين والمعتقلين السابقين وأقربائهم حول التعذيب وغيره من الانتهاكات. وقال أحدهم للمنظمة: «لقد تعرضنا [الأب والابن] لأشكال من التعذيب: التعليق من سرير في وضع مقلوب، والخنق بوضع كيس بلاستيك على الرأس، والضرب، واستخدام الصعق الكهربائي على مختلف أنحاء الجسم... لقد تعرضتُ للضرب عدة مرات، وبعدها اعترفت... اعترفت بأشياء

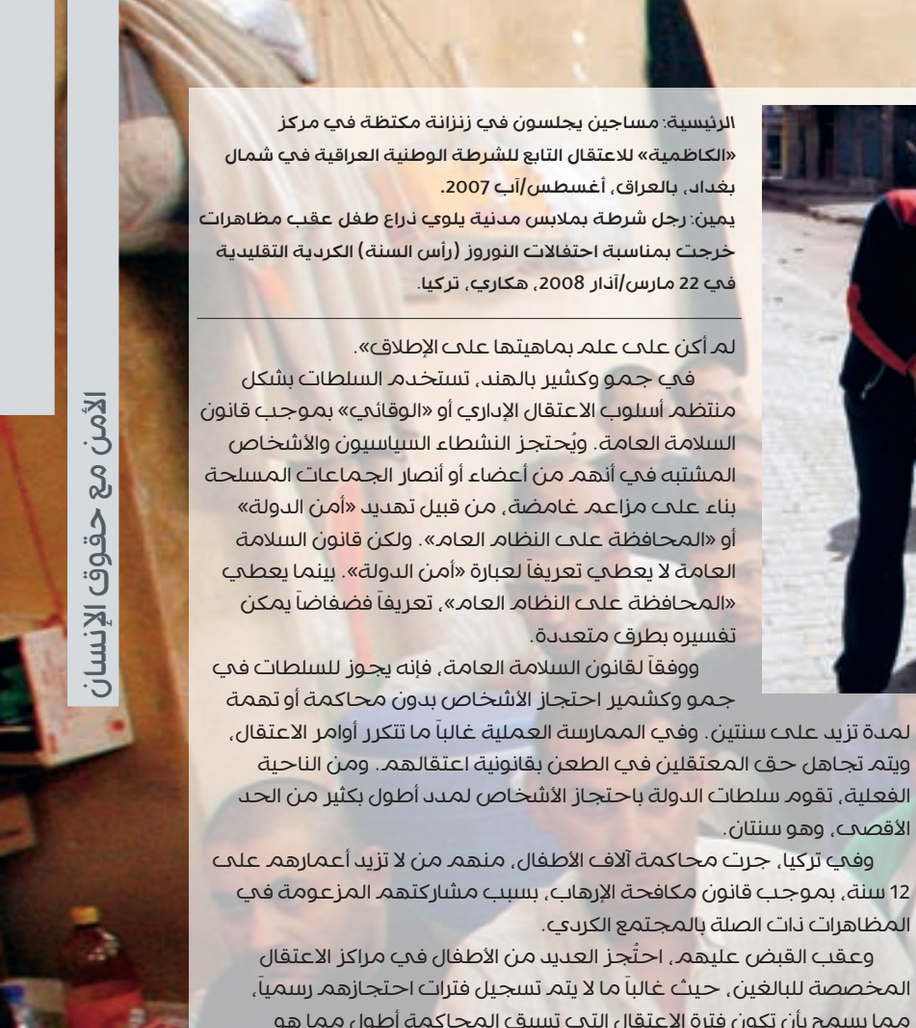
© AP/PA Photo/Petr David Josek

بدايـة جـ

منظمة العفو الدوليـة

محتجون مناهضون للحكومة يحتفلون في ميدان التحرير بوسط القاهرة، بمصر، في 11 فبراير/شباط 2011 عقب 18 يوماً من المظاهرات الجماهيرية المطالبة بالديمقراطية التي أطاحت بالرئيس مبارك.

قوَّضت الاحتجاجات الجماهيرية السلمية في تونس ومصر عقوداً من القمع لطالبي الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فقد أطاحت هذه الانتفاضات برئيسي دولتين وألهمت المحتجين في مختلف أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقدّمت لهم الأمل في مشهد أكثر إشراقاً لحقوق الإنسان في الإقليم.

ـديـدة

© AP Photo/Emilio Morenatti

على مدى سنوات عديدة، لم يُسمح لبعض الأقليات العرقية في إيران – العرب والآذريون والبلوش والكرد والتركمان – بالدراسة بلغاتها الخاصة في المدارس والجامعات العامة، حيث لا يُسمح بالدراسة إلا باللغة الفارسية، ولا بإنشاء مدارسها الخاصة.

ويقود الأذربيجانيون الإيرانيون، الذين يشكلون الأقلية الأكبر في إيران، النضال من أجل الحق في تعليم أطفالهم بلغتهم الأم. وقد احتُجز العديد من النشطاء وسُجنوا وتعرضوا للتعذيب والمضايقة على أيدي الحكومة الإيرانية. وفيما يلي قصص الأذربيجانيين الإيرانيين بكلماتهم:

يشار إينالي، آذربيجاني إيراني يعيش في الخارج

«أشعر بأن تعليمي المدرسي ترك ندوباً عليَّ إلى الأبد. أشعر بأنني يتيم روحياً، ولهذا اليتم كل العلاقة بفقدان لغتي الأم.

كان معلمي يتكلم الفارسية خلال أوقات التعليم. [لم أستطع] التواصل مع معلمي، وكنت [أصرخ] كلما تحدث معي».

من رسالة إلى منظمة العفو الدولية، 2011

عباس جوادي، كاتب ومذيع

في إيران لا أحد يمنعنا من التكلم [باللغة التركية الآذربيجانية] في المنـزل أو الشارع، وحتى في المساجد الموجودة في الأقاليم الإيرانية المأهولة بالآذريين (أذربيجان الشرقية والغربية وأردبيل وزانجان)، فإن الملالي يؤدون الصلوات [باللغة التركية الآذربيجانية].

«ولكن الآذريجانيين الإيرانيين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة [باللغة التركية الأذربيجانية] بسبب عدم توفر التعليم بلغتهم الأم.

«فلا توجد مدرسة واحدة [تركية آذربيجانية] أو معهد جامعي أو مساق لتدريس اللغة في البلاد بأسرها. فالمواطن الناطق بالتركية الآذربيجانية يتحدث بلغته الأم مع أفراد عائلته وأصدقائه، ولكنه يكتب رسائله إلى نفس الأشخاص باللغة الفارسية لأنه لا يعرف الكتابة [باللغة التركية الآذربيجانية] الفصحى.

«إن اللغة [التركية الآذربيجانية] تصبح تدريجياً غير ملائمة من الناحية الاجتماعية ... وقد غمرتها اللهجات المحلية والمجتمعية والعامية والمفردات والتراكيب الفارسية».

عن الموقع: www.rferl.org/content/Restricting_Irans_Second_Mother_Tongue/1497983.html

حبيب أذرسينا، صحفي

«كان التعلم أسهل بكثير على الأطفال الناطقين بالفارسية مما هو على الأطفال الآذربيجانيين الذين كانوا يسمعون اللغة الفارسية للمرة الأولى في غرفة الصف.

«كان التسرب من المدارس أمراً اعتيادياً [بالنسبة للأطفال الآذربيجانيين]، وكان الأهالي يعيدون أبناءهم إلى المدرسة وهم يجهشون بالبكاء، وكان التقصير في الدراسة هو السائد. ولذا كان العديد من الأطفال وذووهم يستسلمون في نهاية الصف السادس. وكان التخرج من المدرسة الابتدائية يُعتبر نوعاً من الإنجاز.

منقولة عن الموقع:
www.gozaar.org/english/articles-en/Education-in-Mother-Tongue-for-Children-of-Iranian-Azerbaijan.html

النضال من أجل الكلمات

أوز ديلينده مدرسه اولمالى دير هر كسه*

فختة زماني، مؤسس رابطة الدفاع عن السجناء السياسيين الأذربيجانيين في إيران

«هذا ابن أحد أصدقائنا – احتفظ بمصروفه وأعطاه للمعلم. وقال له: 'هذه النقود بدل 20 كلمة آذربيجانية... وإنني أدفعها لك [الغرامة] مسبقاً، كي أستطيع أن أتكلمها'».

انظر الموقع:
http://adapp.info/en/

مصطفى إيفيزبور، داعية حقوق الإنسان، قُبض على مع شقيقه، في عام 2006، بعد دعوتهما إلى مقاطعة اليوم الأول من السنة الدراسية الجديدة، وإلى احترام حق الأطفال الأذربيجانيين الإيرانيين في التعليم بلغتهم الأم. وقد تم إطلاق سراحه في أكتوبر/تشرين الأول 2006.

«لقد وقع جلُّ محنتنا في مراكز الاعتقال التابعة لوزارة الاستخبارات، بما في ذلك تعذيبنا جسدياً وعقلياً، فضلاً عن ضربنا، [وحيث] لجأتُ إلى إعلان الإضراب عن الطعام.

«وقد احتجزتُ مع شقيقي الأصغر لمدة 22 يوماً، بينما احتُجز شقيقي الأوسط لمدة ستة أيام، ولكن لم يسمحوا لنا بمقابلة والدينا. وظلوا يضربوننا لمدة أربعة أيام».

«لم يتمكنوا من إثبات أية تهمة ضدنا. وظلوا يرددون عبارة: 'إنكم تريدون المشاركة في الاحتجاج من أجل لغتكم الأم'».

من مقابلة مع صوت أمريكا باللغة الآذربيجانية، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

صالح كمراني، محام وسجين رأي سابق. احتُجز في عام 2006 و2007 بسبب عمله من أجل حقوق الإنسان. وهو الآن لاجئ يعيش في المنفى.

«يتم استدعاء عائلتي إلى دائرة المخابرات في كل عام قبل تجمع «قلعة بابك» [فعالية تُنظم في بداية شهر يوليو/تموز، حيث يتجمع الأذربيجانيون في قلعة «بابك الخرمي»، وهو بطل أذربيجاني]، ويعمدون إلى اعتقالي أنا أو أحد أشقائي. وفي الآونة الأخيرة، عندما قُبض على أشقائي، هددني المدعي العام في أهار بزجّي في السجن لمدة عقود، ثم اختطفوني. وتخضع مكالماتي الهاتفية ومراسلاتي وصلاتي للمراقبة».

من رسالة إلى منظمة العفو الدولية، 2006

نسرين بابائي، زوجة الناشط أوكستاي (مهدي) بابائي أجابشير. في عام 2006 حُكم على أوكستاي بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب أنشطته. وفي مارس/آذار 2007 تم إطلاق سراحه.

«إن التهم الموجَّهة لزوجي هي: الدعاية المضادة للنظام، واعتباره من عناصر تأجيج الاضطرابات، وتقويض السلم والأمن في البلاد، والتخابر مع انفصاليين أجانب خارج البلاد. وسؤالي هو: هل يعتبر النضال من أجل تعليم أطفالنا بلغتنا الأم (التركية الآذربيجانية) جريمة؟ وإذا كانت كذلك، لماذا تتجنب السلطات تقديم زوجي إلى المحاكمة؟ وإلى من أذهب لإيصال مظلمتي ومعاناتي؟ إنني أتلقى تهديدات بالهاتف من عملاء الأمن، تأمرني بعدم التحدث إلى أي شخص، وإلا فإنهم سيعتقلونني».

وقد نُشرت رسالة نسرين بابائي على الإنترنت في عام 2008. ومنذ ذلك الوقت، حجبت السلطات الإيرانية إمكانية الوصول إلى المواقع التي ظهرت فيها الرسالة على الإنترنت.

علي زيرا أصغر زادة، أكاديمي

«عندما أرى ملايين الأطفال الذين ينتمون إلى الجماعات العرقية الأذرية والكردية والبلوشية والتركمانية والعربية واللور والبختيارية والجيلانية وغيرها من الجماعات يدرسون بلغاتهم الخاصة، فإن ذلك سيشكل بالنسبة لي علامة طيبة على خلق إيران خالية من العنصرية».

من الموقع: http://southaz.blogspot.com/2009/08/profile-dr-alireza-asgharzadeh.html

بادر إلى التحرك الآن

بادر إلى توقيع وإرسال البطاقة البريدية الموجودة في الملحق الداخلي، التي تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن سعيد متنبور، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة ثماني سنوات بسبب نضاله السلمي من أجل حقوق الأقلية الآذربيجانية في إيران.

* «التدريس باللغة الأم أمر واجب بالنسبة للجميع» [باللغة التركية الآذربيجانية].

ماذا يقول القانون الدولي؟

إن للأقليات الحق في استخدام لغاتها الخاصة، في الأماكن الخاصة والعامة، بحرية وبدون تمييز. ولها الحق في إنشاء وإدارة المدارس التي توفر التعليم بلغاتها الخاصة، طالما كانت هذه المدارس تلتزم بالمعايير التربوية الدنيا المقرَّة في الدولة المعنية.

ويتعين على الدولة أن تتخذ الإجراءات الضرورية لضمان إتاحة الفرصة لأبناء الأقليات للدراسة بلغاتهم الأصلية. كما يجب أن تتيح المدارس للطلبة فرصة التعلم بلغتهم وأن توفر لهم المواد الضرورية والمعلمين الضروريين.

يشكل الآذربيجانيون الإيرانيون نحو 25-30 بالمئة من مجموع عدد السكان البالغ 70 مليون نسمة؛ ويعيشون بشكل أساسي في شمال غرب البلاد وفي طهران.

'ماذا ترتدين؟'

إن الاختيار الخاطئ للملابس، بالنسبة للعديد من النساء، يمكن أن يؤدي إلى القبض عليهن وحبسهن وجَلدهن. فالطريقة التي يرتدين بها ملابسهن تخضع لسيطرة الحكومات والجماعات المسلحة – ويتم ذلك أحياناً باسم الدين أو الثقافة. وبالنسبة لهؤلاء النساء، فإن النضال من أجل اختيار اللباس هو بمثابة نضال من أجل الحرية الشخصية وحقوق الإنسان.

في عام 2009، قُبض على الصحفية السودانية لبنى حسين في أحد مطاعم الخرطوم، واتُهمت، مع النساء اللائي قُبض عليهن معها، بارتداء «ملابس غير لائقة أو غير أخلاقية». وبعبارة أخرى، كانت لبنى ترتدي سروالاً. ويُذكر أن معظم النساء اللائي قُبض عليهن معها في ذلك اليوم، شأنهن شأن النساء الأخريات اللاتي يُعتقلن في الخرطوم يومياً بتهم مشابهة، اعترفن بالذنب أمام محكمة خاصة، وحُكم عليهن بالجلد، وتم تنفيذ عملية الجلد في غضون ساعات.

ولكن لبنى أصرت على رفع قضيتها إلى محكمة عادية. وفي سبتمبر/أيلول 2009 حُكم عليها بالسجن لمدة شهر أو بدفع غرامة قدرها 500 جنيه سوداني (حوالي 200 دولار أمريكي). وقد رفضت دفع الغرامة واقتيدت إلى السجن. ثم بادرت نقابة الصحفيين إلى دفع الغرامة. وقدمت لبنى دعوى استئناف لقرار المحكمة، ولكن المحكمة الدستورية لم تتخذ قراراً بشأن قضيتها حتى الآن بعد مرور أكثر من عام على القضية.

وقالت لبنى لمنظمة العفو الدولية: «إن القانون ينطوي على تمييز لأنه يقيد الحرية الشخصية في الاختيار. و[بالنسبة لي] كان شعوري بالمهانة وانتهاك الكرامة أكبر من خوفي [من العقاب]. وقد أمدَّني هذا [الشعور] بالقوة. كان صوتي هو الصوت الوحيد الذي جهر بالقول: 'لا، يجب أن يتوقف ذلك'. وقد وقفت النساء في السودان إلى جانبي، لأنهن كن بحاجة إلى طريقة لكسر الصمت وتبديد الخوف في ظل تلك القوانين. فقبل ذلك، كانت النساء يتعرضن للجَلد على أيدي الشرطة في المحكمة، وكنَّ يوصمن بالعار من قبل المجتمع وعائلاتهن. أما الآن فإن العائلات ترى النساء كضحايا للنظام».

الحرية في ارتداء ما نريد، والحرية في عدم ارتداء ما لا نريد: هذه الحرية تعني لنا الكثير لأنها جزء من حقنا في التعبير عن أنفسنا وعن معتقداتنا وعن هويتنا الثقافية والشخصية، بدون تمييز أو إكراه أو عنف. إن حريتنا في اختيار كيف نلبس هي قضية من قضايا حقوق الإنسان. فالناس في العديد من

الصحفية السودانية لبنى حسين تصل إلى المحكمة، في العاصمة السودانية الخرطوم، مرتدية السروال نفسه الذي قبض عليها بسببه، سبتمبر/أيلول 2009.

© AP Photo/Abd Raouf

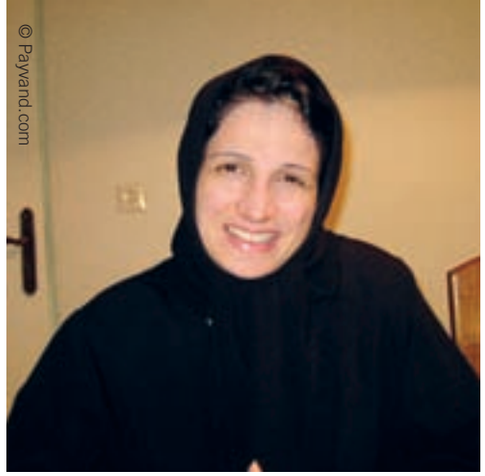
© Payvand.com

© AP photo

مناطق العالم يُرغمون على ارتداء لباس معين، إما بموجب القوانين أو بسبب المعايير الاجتماعية التي تُفرض بالإكراه أو بالعنف من جانب الذين يمسكون بزمام السلطة (أو يسيئون استخدامها). وإذا تحدوا تلك القيود، كما فعلت لبنى، فإنهم يدفعون ثمناً غالياً. إذ يتم إقصاؤهم من مجتمعاتهم، ويواجهون التمييز أو المضايقة أو السجن أو الجَلد.

وفي ظل مثل هذه التقييدات تعاني النساء بشكل خاص. ففي حالات عدة، تطلب الحكومات أو الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة في العائلة أو المجتمع، أن تلبس النساء وأن يتصرفن بطريقة تتطابق مع الأفكار السائدة المتعلقة بالمعايير والقيم الاجتماعية، حيث لا يُنظر إلى النساء كأفراد وإنما كتجسيد لهذه القيم. وفي مثل هذه الظروف، فإن الأشخاص الذين يملكون السلطة هم الذين يقررون ما تستطيع النساء ارتداءه وما لا يستطعن، ويتحكمون به. وهم بذلك إنما يزدرون الحقوق الإنسانية للنساء، ومنها الحق في تحدي التفسيرات السائدة للثقافة أو التقاليد أو الدين أو المواقف التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.

النساء المتأثرات في سائر أنحاء العالم

في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، دعا الرئيس الشيشاني رمضان قادروف النساء إلى ارتداء ملابس محتشمة وفقاً للتقاليد، وإلى ارتداء غطاء الرأس. وتواجه الفتيات والنساء في جميع مراحل التعليم، بما فيها المرحلة الجامعية، عقوبة الطرد إذا لم يتقيدن بذلك. وفي غروزني، لا يُسمح للنساء بدخول المباني الرسمية إذا لم يكنَّ يرتدين غطاء الرأس. وفي سبتمبر/أيلول 2010 شاهد مدافعون عن حقوق الإنسان رجالاً ببزات رسمية يوقفون النساء في الشوارع. وكانوا يعظون كل امرأة ترتدي ملابس غير محتشمة بنظرهم ببضرورة مراعاة القيم الشيشانية التقليدية، وتعرَّض بعضهن للعنف. إن هذه الاعتداءات هي الآن قيد التحقيق من قبل مكتب المدعي العام في الشيشان. وفي المملكة العربية السعودية، يُطلب من النساء تغطية الجسم بأكمله، ولا يُسمح لهن بارتداء ملابس يُعتقد أنه يمكن رؤية أجزاء الجسم من خلالها أو بارتداء ملابس ضيقة. ويعمد أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) إلى توبيخ النساء أو «المُحرمين» بسبب عدم تغطية الوجه أو إظهار الرجلين أو اليدين أو الكاحلين أو الشعر. كما يعمدون أحياناً إلى جلد النساء في الشارع أو القبض عليهن. ويستدعون «المُحرم» ويطلبون منه ضمان تقيد المرأة بقواعد اللباس، ويوبخون الشباب إذا كان شعرهم طويلاً، بل يقومون أحياناً بقص شعرهم في عين المكان.

ومنذ يوليو/تموز 1982، أُجبرت النساء والرجال في إيران على التقيد بقواعد اللباس في الأماكن العامة، والتي تُنفذ بواسطة القانون. إذ يتعين على النساء إرتداء ملابس فضفاضة وتغطية الرأس والعنق واليدين والرجلين. فترتدي العديد من النساء «الشادور» التقليدي (وهو ملاءة سوداء اللون تُربط تحت الذقن وتُسدل فوق الرأس والجسم)، بينما ترتدي نساء أخريات إما معطفاً فضفاضاً ذا أكمام طويلة «رابوش»، وغطاء للرأس يعرف باسم «روساري» يغطي الشعر والأذنين والعنق، ويربط تحت الذقن، أو غطاء للرأس يصل إلى الصدر ويسمى «مغناءة». أما النساء اللاتي لا يتقيدن بالتفسير الصارم لقواعد اللباس هذه، وخصوصاً في أشهر الصيف، فإنهن يتعرضن لخطر المضايقة من جانب الشرطة وأفراد المليشيا شبه العسكرية التطوعية المعروفة باسم «الباسيج» وغيرها من قوات الأمن. وقد ارتفعت وتيرة حملات القمع منذ تولي الرئيس محمود أحمدي نجاد مقاليد السلطة في عام 2005.

ويمكن أن تُحكم النساء اللاتي يخالفن قواعد اللباس بالسجن من عشرة أيام إلى شهرين، أو يواجهن الإنذارات أو الغرامات. ويُشترط على محلات بيع الملابس في إيران ضمان «ألا تشكل طريقة لباس 'المانيكان' خدشاً للحياء العام». ويمكن أن يتلقى أصحاب المحلات الذين لا يتقيدون بتلك القواعد ملاحظات توجيهية وتحذيرات وتهديدات، أو يتعرضوا لخطر دفع غرامات أو الجَلد أو فقدان رخصة المحل التجاري.

ففي 16 فبراير/شباط 2011، من المقرر أن تتم محاكمة نسرين سوتودة، وهي محامية إيرانية بارزة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، بسبب عدم تقيدها بقواعد اللباس، وذلك بعد ظهورها مكشوفة الرأس في فيلم فيديو أعدَّته لتسلم جائزة خاصة بحقوق الإنسان في إيطاليا في عام 2008. وقد منعتها السلطات الإيرانية من السفر لتسلم الجائزة شخصياً. وكان قد تم تصوير شريط الفيديو بمراعاة الخصوصية، ولم تقم نسرين ببثه في إيران علناً. وهي محتجزة منذ سبتمبر/أيلول 2010، وحُكم عليها بالسجن لمدة 11 سنة في يناير/كانون الثاني 2011 بسبب أنشطتها السلمية كمحامية دفاع.

وسنَّت بعض البلدان الأوروبية قوانين تقيد ما تستطيع المرأة أن ترتديه في الأماكن العامة. ففي العام الماضي، اتخذت كل من بلجيكا وفرنسا وعدد من البلديات في أسبانيا خطوات باتجاه حظر ارتداء الخمار الذي يغطي الوجه بأكمله في الأماكن العامة. ويدعي دعاة الحظر أن هذه الخطوة من شأنها أن تساعد في حماية النساء من التعرض للضغوط التي تمارس عليهن في المنـزل أو في المجتمع المحلي لحملهن على ارتداء غطاء الوجه والرأس الكامل. ويؤيد آخرون هذا الحظر كنوع من تدابير السلامة العامة. ورأت منظمة العفو الدولية أن الحظر الشامل لغطاء الوجه الكامل في هذه البلدان لا يتسق مع التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان، وأنه ينبغي اتخاذ تدابير أخرى لضمان الحقوق الإنسانية للمرأة (أنظر النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، المجلد 40، العدد 004، المتاحة على الموقع: http://sn.im/1zm9f6).

أقصى اليمين: محامية حقوق الإنسان الإيرانية نسرين سوتوده تواجه المحاكمة عقب ظهورها دون غطاء رأس في شريط فيديو لتسلُّم جائزة تقديرية لعملها.
يمين: ملابس ضافية في ملعب لكرة القدم. الفريقان النسائيان الإيراني والألماني لكرة القدم أثناء مباراة في استاد أرارات في العاصمة الإيرانية، طهران، أبريل/نيسان 2006.
أسفل: ناشطة سودانية تشارك في مسيرة لدعم لبنى حسين. حيث كتب على اللافتة التي تحملها: «قضية لبنى هي قضية جميع النساء». الخرطوم، السودان، أغسطس/آب 2009.

© AP/PA Photo/Abd Raouf

عالقون في أتون القتال من أجل السلطة

في العديد من النـزاعات المسلحة، تُعامل النساء كبيادق في الصراعات على السلطة السياسية أو على الأراضي. وتؤكد بعض الجماعات المسلحة سلطتها على المجتمعات عن طريق إرغام النساء على اللباس والتصرف «كنساء محترمات». ففي الصومال التي مزقتها الحرب، تقوم جماعات إسلامية مسلحة، من قبيل حركة «الشباب»، ببث الخوف في صفوف المدنيين بالقسوة والعنف، وتعاقب الأشخاص الذين تتهمهم بالتجسس أو عدم التقيد بتفسير تلك الجماعة للشريعة الإسلامية. فتعمد إلى رجم الضحايا أو جلدهم أو إطلاق النار عليهم أو بتر أطرافهم. فقد قالت فتاة في الرابعة عشرة من العمر فرَّت من مدينة بيدوا في مارس/آذار 2010: «لقد تعرضتُ للضرب على أيدي أفراد في حركة الشباب بسبب ملابسي. أرادوا مني أن أرتدي ملابس ثقيلة، فضربوني بعصا الخيزران. ضربني رجلان بينما كنت عائدة من السوق. ضرباني أربع مرات، ولم أتمكن من الهرب. يجب أن نغادر المكان بسبب العديد من المشكلات والمصاعب التي نتجت عن الحرب في الصومال».

وفي مقديشو، في 13 و 14 أكتوبر/تشرين الأول 2009، قبضت حركة «الشباب» على أكثر من 200 امرأة في أسواق الحولاحة ودانيلي وبكارة بسبب عدم ارتدائهن الحجاب. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2009، قامت قوات حركة «الشباب» في شمال مقديشو بجلد نساء بسبب ارتدائهن حمالات الصدر التي ادعت الجماعة أنها مخالفة للشريعة الإسلامية. وفي حالات أخرى، دأبت الجماعات المسلحة على إرغام الرجال على ارتداء سراويل تصل إلى فوق الكاحلين فقط معتبرةً أن هذه الطريقة في اللباس أكثر تقيداً بالإسلام.

إن لبنى حسين ونسرين سوتوده ليستا وحدهما في تحديهما وشجاعتهما، فالنساء والرجال في سائر أنحاء العالم يناضلون من أجل حقهم في التعبير عن أنفسهم بحرية، وتحدي النمطية على أساس النوع الاجتماعي والتفسيرات السائدة للثقافة أو الدين، وارتداء ما يريدون ارتداءه وفقاً لمعتقداتهم الثقافية والدينية الخاصة بهم، ومن أجل استعادة السيطرة على أجسادهم وهوياتهم.

اليوم العالمي للمرأة يصادف في 8 مارس/آذار

© AP/PA Photo/Mohamed Sheikh Nor

مقاتلون تابعون «للشباب» يعرضون أسلحتهم أثناء قيامهم بتمرينات عسكرية في شمال مقديشو، الصومال، أكتوبر/ تشرين الأول 2010. ويفرض «الشباب» وجماعات إسلامية مسلحة أخرى على الرجال ارتداء سراويل لا تصل إلا إلى أعلى من الكاحل بقليل.

ساندیا إكنالیغودا

© Private

ساندیا إكنالیغودا قائدة لكفاح المرأة ضد الاختفاء القسري في سري لانكا. فقد اختفى زوجها، الصحفي وفنان الكاريكاتير براغيث إكنالیغودا، في 24 يناير/كانون الثاني 2010. وقد مدّها تضامن النساء الأخريات بالقوة كي تواصل كفاحها. تقول: «لن أستسلم أبداً. فأنا مصممة على أن أجد براغيث. وما زلت أعتقد أنه على قيد الحياة».

ما الذي أثار اهتمامكِ بحقوق الإنسان؟

نحن أبناء الجيل الذي ترعرع وعاش خلال عمليتي تمرد اندلعتا في 1971 وأواخر ثمانينيات القرن الماضي، وعاصرنا كذلك حرباً أهلية في الشمال والجنوب استمرت 30 عاماً. ولقد شهدنا بأم أعيننا أعمال قتل وموت واختفاء، وعمليات اختطاف وأشخاصاً مفقودين. وفي نهاية المطاف، وصلني هذا إلى عقر داري: فزوجي، براغيث إكنالیغودا، اختفى أيضاً.

كان براغيث يشعر بقلق عميق بشأن ما كان يحدث في البلاد، وكان على الدوام يناقش هذه الأشياء في بيتنا. كان نشطاً للغاية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الشمال والجنوب؛ وكان يؤمن بالسياسات الديمقراطية وبالحق في الاختلاف. واهتمامي أنا بحقوق الإنسان بدأ انطلاقاً من هذه الأحاديث المنزلية. كنا جزءاً من [حركة] الناشطين منذ ثمانينيات القرن الماضي التي أخذت على عاتقها فعل شيء في مواجهة ما يحدث هنا.

ما هي برأيك التحديات الرئيسية للنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا؟

أعتقد أولاً أنها السلطة التنفيذية المطلقة، والإفلات التام من العقاب وعسكرة السياسة من المعبد إلى البيت. تستطيع رؤية ذلك في برلماننا: فلدى بعض الأعضاء جماعاتهم المسلحة الخاصة بهم.

وحتى الآن، وبعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت 30 سنة، هناك آلاف عمليات الاختطاف والاختفاء – وزوجي واحد ممن طالتهم – وهناك أعمال قتل. فلقد هزمت الحكومة «حركة تحرير نمور تاميل إيلام» المسلحة، ولكن آلة القتل ما زالت مستمرة. فما الداعي لأن يستمر اختطاف البشر؟

إذا كان هناك أمر واحد تستطيعين تغييره في أوضاع سري لانكا، ماذا ستختارين؟

ما يتزاحم في ذهني ليس أمراً واحداً؛ فثمة أشياء عدة لا فاصل بينها. وأحدها هو أن زوجي وأنا وأشخاصاً آخرين كثر يعتقدون أنه لا بد للسلطة التنفيذية من أن تصبح بيد البرلمان، لا بيد شخص واحد. فطيلة حوالي 30 سنة، ظل هذا البلد يخضع لسلطة أنظمة الطوارئ و«قانون منع الإرهاب». وعلينا أن نعود إلى القوانين المدنية، حيث يُحترم الرأي الآخر وحرية التعبير.

ما هو الأثر الذي يتركه عملك من أجل حقوق الإنسان على حياتك وعلى أسرتك؟

الصورة أمامك – فقد دفع براغيث وابناي والجميع الثمن؛ الآلاف قد لقوا مصرعهم واختفوا في هذه البلاد. ليست لدي الكلمات التي تستطيع التعبير عما أشعر به. ولداي ما زالا يعانيان من الصدمة النفسية، ولكنني أواصل تشجيعهما على الاستمرار. وحتى مع هذه الصعوبات، فإن ابننا الأكبر قد تمكن من تقديم امتحانات دراسته الثانوية في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

على الرغم من ذلك، أشعر باندفاع الدم في عروقي كي أواصل وأكتشف حقيقة ما حدث لبراغيث. ونعم، سوف أواصل النضال أيضاً بلا كلل – على الصعيدين الوطني والدولي – مع الأمهات الأخريات الكثيرات ومع الأسر التي تبحث عن أحبائها الذين طوى المجهول أخبارهم. إنني أحاول أن أجعل من حياة وعمل براغيث فجراً يتفتح لتشيد منبراً لهؤلاء.

جميع الرسوم: ساندايا إكناليغودا

ما الذي يحفِّزك على مواصلة العمل في أوقات الشدة؟

لا أدري من أين تأتيني الطاقة، ولكن لدي في صدري شعور عارم يقول لي إنني يجب أن أواصل. وعندما ألتقي بالبعض من آلاف الأسر التي اختفى أحباؤها، أشعر أن عليّ واجباً ومسؤولية – ليس فحسب في أن أعثر على والد طفليّ، وإنما أيضاً في أن أقدم العون في البحث عن المختفين الآخرين. وجلُّ جهدي موجّه نحو وقف عمليات الاختفاء والقتل هذه قبل أن تحدث.

الصفحة المقابلة: ساندايا إكناليغودا، زوجة الصحفي المختفي براغيث إكناليغودا، مع ابنتها سانجايا وابنها هاريث داناجايا، سري لانكا، يناير/كانون الثاني 2011.
هذه الصفحة: مجموعة مختارة من الرسوم الكاريكاتيرية السياسية بريشة براغيث إكناليغودا. وعرف عنه انتقاده الحكومة وانخراطه في الحملة الانتخابية لمرشح المعارضة.

ما الذي تعنيه منظمة العفو الدولية لك؟

لقد سمعت كثيراً عن انخراط منظمة العفو الدولية في الشأن السريلانكي منذ تمرد 1971؛ ومنذ ذلك الوقت، وأيضاً في أواخر ثمانينات القرن الماضي وإبان الحرب الأهلية، ظللت أسمع عنها. وعندما اختفى براغيث، اتصلت منظمة العفو الدولية بي. ومنذ ذلك الحين، قدّمت لي المشورة والدعم المعنوي، وصعَّدت الحملة من أجل براغيث إلى المستوى الدولي. وظلت المنظمة، كذلك، على اتصال بي وبطفليّ، وأصبحنا نشعر بأننا لسنا وحدنا. وهذا يمد قلبي بالحياة ويغمرني بشعور بالحماية.

هل لديك رسالة نبلغها لقرائنا؟

إذا كان الشخص عضواً في منظمة العفو الدولية أو يقرأ مواد منظمة العفو، فإنني أعرف أن لديه اهتماماً بما يحدث في العالم من حولنا. وأنتم أناس قادرون على التحرك. وأنا ممتنة لكم.

ما هو الدرس الفريد الأكثر أهمية الذي تعلمته مما تقومين به من أنشطة؟

لدينا كبشر، على الدوام، نضالاتنا الفردية التي ينبغي علينا مواصلتها. ولكن ينبغي كذلك أن تكون لدينا القدرة على أن نطوّر شواغلنا حتى ننطلق إلى العمل المعبر عن إنسانيتنا. فعلى الرغم من كل الأحداث الاقتصادية والسياسية من حولنا، تستطيع أن ترى تلك القوة التي يولدها العمل الجماعي.

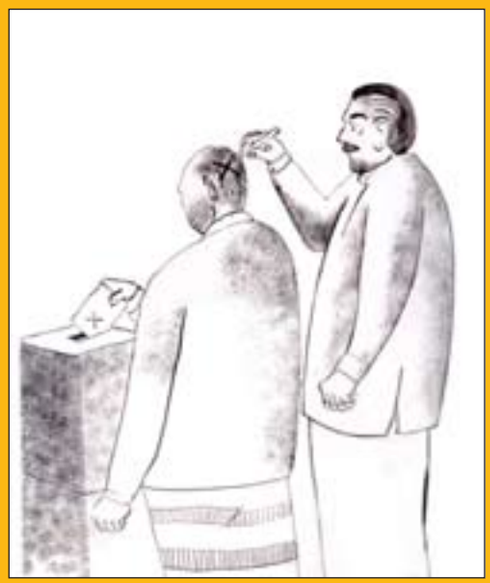

هل تعلم؟

«أفضل هدية قُدِّمت في عيد الميلاد»

«كنت أرغب في حاسوب محمول لعيد الميلاد، وحصلت عليه من والدي»، هذا ما قاله فيمي بيترز الابن، نجل زعيم المعارضة الغامبية السابق، فيمي بيترز، الذي أخلي سبيله من السجن في 10 ديسمبر/كانون الأول 2010. حيث كان يقضي حكماً بالسجن سنة واحدة بتهم تتعلق بمظاهرة سلمية نظمها حزبه، «الحزب الديمقراطي المتحد»، في أكتوبر/تشرين الأول 2009. وجاء الإفراج عنه قبل ما يقرب من أربعة أشهر من موعد الإفراج المنتظر في مارس/آذار 2011.

كان فامي بيترز واحداً من 10 أشخاص ضم ماراثون منظمة العفو الدولية لكتابة الرسائل «أكتبوا من أجل الحقوق» قصصهم. وبدأت حملة كتابة الرسائل في 4 ديسمبر/كانون الأول، وشارك فيها أعضاء في منظمة العفو الدولية من أكثر من 50 بلداً قاموا بكتابة الرسائل وتوقيع المناشدات المطالبة بالإفراج عن فامي بيترز. وأفرج عنه بعد ستة أيام.

قال ابنه: «أشعر وكأنني صبي. وأنا سعيد للغاية. لا أدري كيف أعبر عن شعوري بالكلمات. أريد أن أشكر منظمة العفو الدولية على كتابة الرسائل والضغط على الحكومة. إن هذا كان أفضل هدية عيد ميلاد في حياتي...»

إلى اليسار: فروع وناشطو منظمة العفو الدولية من مختلف أنحاء العالم يوحدون قواهم في «اليوم الدولي لحقوق الإنسان»، 10 ديسمبر/كانون الأول، للمشاركة في تحرك «أكتبوا من أجل الحقوق»، ماراثون منظمة العفو الدولية لكتابة الرسائل.
إلى الأسفل: فامي بيترز.

© Private

© Katja Tähjä

© Amnesty International: الصور الأخرى

© Al Togo

© Laurent HINI

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

© Amnesty International Thailand

ما بيدك أن تفعله؟

أظهر النشطاء حول العالم أنه يمكن مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فكن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.

انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

أنا مهتم بتلقي مزيد من المعلومات حول الانضمام إلى عضوية منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

www.amnesty.org

يرجى إعادة هذه الاستمارة إلى مكتب منظمة العفو الدولية في بلدك.

وللاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية **www.amnesty.org/en/worldwide-sites**

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية:
www.amnesty.org/en/join
حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى:
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

وكي تصبح عضواً دولياً ينبغي أن توافق على مدونة قواعد سلوك للأعضاء الدوليين. وتتوافر المدونة باللغات الأربع نفسها في:
www.amnesty.org/en/code-of-conduct

© Susanne Keller

«سأواصل النضال»

ساندیا إكنالیغودا
صفحة 18

منظمة العفو الدولية

نيجيريا — إيمانويل إغبو Emmanuel Egbo

طفل قتلته الشرطة وهو يلعب

كان إيمانويل إغبو، البالغ من العمر 15 سنة، يلعب في الشارع عندما أطلقت الشرطة النار عليه فأردته قتيلاً. وادعت الشرطة أن إيمانويل، الذي قتل في 25 سبتمبر/أيلول 2008، كان لصاً مسلحاً. بيد أن شهود العيان ذكروا أنه لم يكن مسلحاً وكان يلعب مع أطفال آخرين. ولم تتمكن عائلة إيمانويل من دفنه لأن جثته اختفت من مشرحة المستشفى.

لم يُفتح تحقيق في حادثة القتل في بداية الأمر، وزار أقرباء إيمانويل مركز الشرطة عدة مرات للمطالبة بالتحقيق في وفاته. وعقدت العائلة عدة اجتماعات مع مسؤولي الشرطة في إنوغو ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2008 ومايو/أيار 2009. وعقب عدة زيارات، اكتشفت العائلة أن رجل الشرطة المسؤول عن التحقيق قد نقل إلى وظيفة جديدة. أحد الأقرباء قال: «أبلغنا ضابط الشرطة أن الصبي كان لصاً مسلحاً وأن ملف القضية قد أغلق. وكان كابوساً لنا أن نعلم بهذا التطور».

وفي سبتمبر/أيلول 2009، أبلغت عائلة إيمانويل أن رجل الشرطة الذي اشتبه في أنه هو الذي أطلق النار على إيمانويل قد قبض عليه. بيد أن جثة إيمانويل ظلت مفقودة ولم يتقرر أن يُقاضى أحد على وفاته.

يرجى الكتابة إلى المفتش العام للشرطة لدعوته إلى مباشرة تحقيق فوري ووافٍ وغير متحيز في مقتل إيمانويل إغبو في 25 سبتمبر/أيلول 2008، وحثّوه على إعادة فتح ملف القضية، ومقابلة جميع شهود العيان، وتقديم الأشخاص المسؤولين إلى ساحة العدالة. وطالبوا بالإفراج عن جثة إيمانويل إغبو وتسليمها إلى أهله، أو إبلاغ أهله بمكان دفنه. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Hafiz Ringim
Inspector General of Police
Nigeria Police Force Headquarters
Louis Edet House
Shehu Shagari Way
Area 11 Garki, Abuja
Nigeria

المكسيك — إينيس فرنانديز أورتيغا وفالنتينا روسيندو كانتو Inés Fernández Ortega & Valentina Rosendo Cantú

ناجيتان من الاغتصاب تلتمسان العدالة

تعرضت إينيس فرنانديز أورتيغا (إلى اليسار) وفالنتينا روسيندو كانتو للاغتصاب من قبل جنود مكسيكيين في 2002. ورغم أنهما أبلغتا السلطات عن تعرضهما للاعتداء وتابعتا قضيتيهما، إلا أنه لم يُفتح تحقيق ذو مغزى في الأمر، ولم يقدَّم أحد إلى ساحة العدالة.

ووقع اغتصاب إينيس فيرناديز في 22 مارس/آذار 2002 عندما دخل ثلاثة جنود بيتها أثناء إعدادها الطعام مع أطفالها. ألقوا بها على الأرض واغتصبها أحد الجنود بينما ظل الآخران يتفرجان. أما فالينتينا روسيندو، البالغة من العمر 17 سنة آنذاك، فكانت تغسل الملابس بجانب النهر عندما اقترب منها الجنود. قاموا بتهديدها ثم قام اثنان منهم باغتصابها.

وإينيس فرنانديز أورتيغا وفالنتينا روسيندو كانتو من السكان الأصليين من قبائل ميئبهاء (تلابانيكا). ومن النادر أن تتقدم نساء السكان الأصليين اللاتي يغتصبن في المكسيك بشكوى بسبب الموانع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت إينيس فرنانديز أورتيغا وفالنتينا روسيندو كانتو شجاعة غير معهودة بإبلاغهما عما تعرضتا له من ظلم، وتابعتا قضيتيهما في المحاكم الوطنية والدولية.

حاول المحققون العسكريون تفنيد مزاعمهما وألقوا بعبء إثبات الجرم على الضحيتين. بينما تعاملت المؤسسات المدنية مع قضيتي المرأتين بشيء من الاستخفاف. وعانت المرأتان وعائلتاهما منذ ذلك الوقت من الترهيب. ففي 28 أغسطس/آب 2010، اقترب رجلان من ابنة إينيس فرنانديز وهدداها بأن عائلتها ستتعرض للقتل إذا بقيت في المنطقة.

وفي أغسطس/آب 2010، أصدرت «محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان» قرارين ضد المكسيك وأمرت بأن تفتح السلطات المدنية تحقيقاً وافياً، وبأن تقدم التعويضات إلى الضحيتين، وبإصلاح نظام القضاء العسكري.

يرجى الكتابة لدعوة السلطات إلى تنفيذ قرار محكمة الدول الأمريكية الملزم بالكامل. ويشمل هذا مباشرة تحقيق سريع ووافٍ وغير منحاز، طبقاً للولاية القضائية العادية، في اغتصاب وتعذيب إينيس فرنانديز أورتيغا وفالنتينا روسيندو كانتو في 2002، وكفالة تقديم التعويضات الكافية والحماية الفعالة لهما. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Lic. Felipe de Jesús Calderón Hinojosa
President of the Republic
Residencia Official de «Los Pinos»
Col. San Miguel Chapultepec
Mexico D.F., C.P. 11850
Mexico
Fax: +52 5550 935321
Email: felipe.calderon@presidencia.gob.mx
أسلوب المخاطبة: فخامة الرئيس

روسيا الاتحادية — ناتاليا إستيميروفا Natalia Estemirova

فليباشر بالتحقيق في مقتل ناشطة حقوق الإنسان

صباح 15 يوليو/تموز 2009، اختطفت ناشطة حقوق الإنسان ناتاليا إستيميروفا من أمام بيتها في غروزني، بالشيشان. وبعد ساعات، عُثر على جثتها في منطقة حرجية في جمهورية إنغوشيتيا المجاورة وقد استقرت عيارات نارية أطلقت عن قرب في رأسها وصدرها.

وكانت ناتاليا إستيميروفا تعمل في منظمة حقوق الإنسان الروسية «ميموريال». ومنذ العام 2000، دأبت على جمع الأدلة على انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت على مدار العقد الماضي، بما في ذلك شهادات شهود عيان. كما عملت سوية مع الصحفية آنا بوليتكوفسكايا، التي ساعدتها على الاتصال بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ورفض التحقيق الذي أجري في وفاة ناتاليا إستيميروفا احتمال تورط موظفين حكوميين في مقتلها. رغم حقيقة أن ناتاليا إستيميروفا قد عملت لفترة طويلة بشأن قضايا تشمل عمليات إعدام مزعومة خارج نطاق القضاء وحالات اختفاء قسري. وزعمت أن ثمة احتمالاً بتورط موظفين حكوميين من مراكز شرطة في كورتشالوي وشالي، بالشيشان، في هذه الانتهاكات.

وفي رسائل تلقتها منظمة العفو الدولية من السلطات الروسية، أوردت السلطات اسم قاتل ناتاليا إستيميروفا المشتبه فيه وادعت أن هناك مذكرة جلب دولية للقبض عليه. بيد أن منظمة العفو الدولية تشعر بمواعث قلق من أن التحقيق قد ظل حتى تاريخه غير كاف، وبخاصة من حيث عدم أخذه بالحسبان مزاعم ذات مصداقية بأن موظفين مكلفين بتنفيذ القانون كانوا متورطين في مقتل ناتاليا إستيميروفا.

وعلى الرغم من التصريحات، بما في ذلك تصريحات أطلقها الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف، بأن هذه الجريمة سوف تحل وبأن الجناة سوف يقدمون إلى ساحة العدالة، ليس ثمة ما يشير إلى إجراء تحقيق واف ومستقل.

يرجى الكتابة لمطالبة السلطات الروسية بإجراء تحقيق مستقل وغير منحاز ووافٍ في مقتل ناتاليا إستيميروفا، بما في ذلك في احتمال تورط موظفين حكوميين/منتسبين إلى قوات الأمن في مقتلها. وحثوا السلطات على تقديم المسؤولين عن الجريمة إلى ساحة العدالة. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Dmitry Anatolievich Medvedev
President of the Russian Federation
ul. Ilyinka, 23
103132 Moscow
Russian Federation
Fax: +7 495 9102134

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة

إجلاء قسري للعائلات

© Amnesty International

قريتا الحديدية وحمصة

يواجه أهالي قريتي الحديدية وحمصة في منطقة وادي الأردن من الضفة الغربية التهديد الدائم بالإجلاء القسري وبتدمير منازلهم وسبل عيشهم على يد الجيش الإسرائيلي. فالجيش الإسرائيلي يفرض قيوداً مشددة على مصادر المياه المحلية ويقصر استعمالها حصرياً على المستوطنات الإسرائيلية القريبة، المقامة بصورة غير قانونية على نحو مخالف للقانون الدولي.

ومنذ 2007، تعرضت البيوت وغيرها من المباني في الحديدية وحمصة للهدم عدة مرات. ففي أغسطس/آب 2007، هُدمت منازل 40 عائلة. وفي يونيو/حزيران 2009، هُدمت بيوت ومبان أخرى تعود إلى 18 عائلة، إلى جانب خزان المياه الخاص بها، وصودر جرار زراعي ومقطورة كانا يستخدمان في جلب المياه. كما أزالت السلطات الإسرائيلية مباني في قرى فلسطينية قريبة عدة مرات في 2010.

ويواجه أهالي الحديدية وحمصة ظروفاً معيشية في غاية الصعوبة. فهم ممنوعون من إقامة مبان دائمة، بينما يعيش أهالي القريتين في خيام وعشش يعتبرها الجيش الإسرائيلي «غير قانونية» وتواجه خطر الهدم في أي وقت. كما تتعرض المجتمعات الفلسطينية في وادي الأردن، التي كانت تعتاش فيما سبق على رعاية المواشي والزراعة، بصورة رئيسية، للتهديد جراء عدم كفاية المياه وأراضي الرعي.

وتقول السلطات الإسرائيلية إنه لا يحق لأهالي الحديدية وحمصة العيش في المنطقة لأنها «منطقة عسكرية مغلقة». ومحنة هؤلاء ليست سوى مثالاً واحداً على استراتيجية الحكومة المكشوفة لإجبار الفلسطينيين على النزوح من هذه المنطقة من الضفة الغربية. وقد رحب الأهالي بالتضامن والضغط الدوليين، ولكن الاهتمام الدولي قد تلاشى في السنوات الأخيرة. ولا بد الآن من تحركات إضافية ومن الإبقاء على الضغوط حية.

يرجى الكتابة إلى السلطات لحثها على فرض حظر على أعمال الهدم وعمليات الإجلاء القسري في الحديدية وحمصة، وعلى ضمان إعادة الممتلكات التي جرت مصادرتها إلى أصحابها. وادعوا إلى إزالة العقبات التي أقيمت أمام حصول الأهالي على الماء والكهرباء وغيرهما من الخدمات والسلع الأساسية. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Ehud Barak
Minister of Defence
Ministry of Defence
37 Kaplan Street, Hakirya
Tel Aviv 61909, Israel
Fax: +972 3 691 6940/696 2757
Email: minister@mod.gov.il

الجزائر

معتقل دون محاكمة منذ 1999

© Private

مالك مجنون

منذ 1999 ومالك مجنون رهن الاعتقال في انتظار المحاكمة. إذ قبض عليه في 28 سبتمبر/أيلول 1999 عقب مقتل معتوب لوناس، المغني الامازيغي ومنتقد الحكومة في الجزائر. ورغم مباشرة إجراءات قانونية رسمية ضده في مايو/أيار 2001، إلا أن محاكمته ظلت تؤجل على نحو متكرر منذ ذلك الوقت.

ولمدة أكثر من شهرين عقب القبض عليه، احتجز مالك مجنون بمعزل عن العالم الخارجي في ثكنة عسكرية في الجزائر العاصمة، حيث قال إنه تعرض للضرب بيد معول، وصعق بالصدمات الكهربائية، وأجبر على ابتلاع مياه قذرة وغيرها من السوائل. وقال إن حراس السجن ظلوا يضربونه يومياً بعد هذا لعدة أشهر ولم يعطوه ما يكفي من الطعام. وأصيب بالهزال والضعف إلى حد عدم القدرة على الوقوف، ونقل إلى المستشفى العسكري في البليدة، جنوب العاصمة.

وأحضر مالك مجنون أمام النائب العام في 4 و6 مارس/آذار 2000، وأمام قاضي تحقيق في تيزي أوزو في 2 مايو/أيار 2000. وفي كلتا الحالتين، لم يرافقه ممثل قانوني. وأبلغ في 2 مايو/أيار 2000 بتوجيه تهمة «الانتماء إلى جماعة إرهابية مسلحة» إليه، وبقتل معطوب لوناس، وذلك عقب إدلاء رجل آخر بإفادة أدانه فيها وتراجع عن «اعترافه» فيما بعد، مدعياً أنه انتزع منه تحت التعذيب. ومالك مجنون محتجز حالياً في سجن تيزي أوزو المدني.

وكان معطوب لوناس قد لقي مصرعه على أيدي مسلحين مجهولين في 25 يونيو/حزيران 1998. واختلفت الآراء بشأن ظروف قتله، ولم يفتح أي تحقيق مناسب أبداً في مقتله.

يرجى الكتابة لدعوة السلطات إلى الإفراج عن مالك مجنون، نظراً لعدم محاكمته من جانب السلطات طيلة 10 سنوات. وحثوا السلطات على فتح تحقيق وافٍ وغير منحاز في مزاعم ما تعرض له مالك مجنون من تعذيب في الحجز، وكذلك فتح تحقيق وافٍ في مقتل معطوب لوناس. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجزائر
قصر الرئاسة
المرادية
الجزائر 16000
الجزائر
البريد الإلكتروني:
Email: President@el-mouradia.dz

الفلبين

اختفاء ناشط بشأن حقوق السكان الأصليين

© CPA

جيمس بالاو James Balao

اختطف الناشط من أجل حقوق السكان الأصليين جيمس بالاو في 17 سبتمبر/أيلول 2008 في باغويو سيتي، بالفلبين. حيث شوهد رجال مسلحون يرتدون الزي الرسمي وهم يدفعونه بعنف قرب بيته نحو حافلة صغيرة بيضاء وقالوا إنهم يقبضون عليه لترويجه المخدرات.

وكان جيمس بالاو قد أسس مع آخرين في 1984 منظمة للشعوب الأصلية باسم «ائتلاف شعوب كورديرا». وعمل منذ ذلك الوقت كباحث في مجال حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما حقوقها في ملكية الأراضي، كما ساعد على صياغة أحكام بهذا الخصوص لدستور الفلبين لسنة 1986.

وقبل اختطافه، بعث جيمس برسالة إلكترونية إلى أسرته يفصّل فيها أشكال المراقبة التي قال إنه يخضع لها منذ يونيو/حزيران 2008. فوصف كيف أن حافلة صغيرة تحمل اللونين الأزرق والأبيض تواصل ملاحقته. وفي السنوات التي تلت، كان عدة أشخاص يراقبون بالطريقة نفسها قد أعدموا خارج نطاق القانون. وفي الوقت الراهن، ثمة ما يربو على 200 حالة من الاختفاء القسري في الفلبين، من العقد الماضي وحده، لم تتم تسويتها. وقد وصلت عمليات الاختفاء القسري إلى أعلى مستوياتها إبان خضوع البلاد للأحكام العسكرية في السبعينيات، حيث جرى الإبلاغ عن 1,600 حالة من هذا القبيل. وظل معظم هذه القضايا دون حل.

لم يتخذ كونغرس الفلبين أي تدابير بشأن حالات الاختفاء القسري باستثناء فتح تحقيق عام لفترة وجيزة بشأن الحالات التي أبلغ عنها في 2008. وفي 2010، أنشأت الحكومة فريق مهام للتحقيق في مزاعم أعمال القتل خارج نطاق القانون وحالات الاختفاء القسري، ولكن ليس ثمة ما يشير إلى أن هناك ما استجد بشأن قضية جيمس بالاو.

يرجى الكتابة للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن ما تعرض له جيمس بالاو من اختفاء قسري. وادعوا رئيس الفلبين إلى إعطاء الأولوية لتسوية قضايا الاختفاء القسري، بما فيها قضية جيمس بالاو، عن طريق إصدار أوامر بمباشرة تحقيقات وافية وغير منحازة وفي الوقت المناسب فيها جميعاً. وحثوا الرئيس على الإفراج عن جيمس بالاو فوراً وبلا قيد أو شرط ما لم توجه إليه تهمة جنائية معترف بها على وجه السرعة. وقولوا إنه يتعين أن لا يتعرض أحد للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء فترة اعتقاله. ابعثوا بمناشدات من خلال الاستمارة الرسمية للاتصال الخاصة بالرئيس على الموقع:

www.president.gov.ph/government/default.aspx

ويرجى ذكر البلد الذي تقيمون فيه، وفرع منظمة العفو الدولية الذي تنتمون إليه، إذا انطبق ذلك عليكم.

فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة

زمبابوي

لا وجود لخدمات الأمومة والطفولة في هوبلي

منظمة العفو الدولية

بادر إلى نشر الخبر، بادر إلى نشر الخبر...

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن منظمة العفو الدولية تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما بيدك أن تفعله؟

- كن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.
- انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

ساعدنا على إحداث تأثير.

السيد رئيس الوزراء، توقفوا عن تجاهل الحقوق الإنسانية للروما

منظمة العفو الدولية

أطلقوا سراح سعيد ميتينبور الآن

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية

حضرة السيد خوب،

تحية طيبة وبعد ...

أناشدكم ضمان تمكين النساء الحوامل في مستوطنة هوبلاي، بمزاري، من الحصول على خدمات رعاية الأمومة والطوفولة. ففي تعرضت حياة هؤلاء النسوة ومواليدهن للخطر الجسيم بسبب عدم توفر الحكومة سبل انتصاف فعالة لهن عقب خسارتهن بيوتهن في عمليات الإخلاء القسري الجماعية لسنة 2005 وعدم تأمين خدمات الأمومة والطفولة لهن. وعلى الحكومة:

- التحقيق في أمر وفيات المواليد في هوبلاي وغيرها من مستوطنات «عملية غاريكاي».
- ضمان توفير خدمات رعاية الأمهات والمواليد لنساء هذه المستوطنات فوراً.
- إلغاء النفقات التي تشكل عقبة أمام التمتع بالخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية النفاسية الطارئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع: _____

الاسم: _____

البلد: _____

رقم الوثيقة: Index: AFR 46/001/2011 Arabic

نائب رئيس الوزراء السيد ثوكوزاني خوب
Deputy Prime Minister, Hon. Thokozani Khupe
Chairperson of the Social Cluster
Council of Ministers
Munhumutapa Building
Private Bag 7700, Causeway
Harare
Zimbabwe

الصورة: هوبلاي، زيمبابوي، 2010. مستوطنة أنشئت وفق «عملية غاريكاي» للمواطنين الذين فقدوا منازلهم في «عملية موراماتسينغانا» في 2005.
© Amnesty International

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. www.amnesty.org

بادر إلى نشر الخبر، بادر إلى نشر الخبر

للاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية www.amnesty.org/en/worldwide-sites

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية: www.amnesty.org/en/join حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى :
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

منظمة العفو الدولية

السيد بوروت باهور
رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا
Borut Pahor
Prime Minister of the Republic of Slovenia
Office of the Prime Minister
Gregorčičeva 20, 25
1000 Ljubljana
Slovenia

الصورة: عائلة من 11 فرداً تعيش في كوخ رديء البناء في مستوطنة دوبروشكا فاس، سلوفينيا. © Arne Hodalič

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. www.amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: EUR 68/006/2011 Arabic

منظمة العفو الدولية

السيد رئيس الوزراء،

تحية طيبة وبعد ...

يتمتع ما يقرب من 100 بالمئة من الشعب السلوفيني بما يكفيهم من مياه الشرب الآمنة، ولكن العديد من مجتمعات الروما تكافح للحصول حتى على كميات ضئيلة من ماء الشرب ومياه الغسيل والطبخ. والعديد من الروما يعيشون في مستوطنات عشوائية مكتظة ومعزولة، حيث يحرمون من خدمات عامة أساسية كالماء والصرف الصحي والكهرباء لافتقارهم إلى ما يضمن حيازتهم لأماكن سكناهم. وليس أمامهم خيار سوى العيش في ظروف بائسة بشكل مريع، نظراً لما يواجهون من تمييز واسع النطاق لدى محاولتهم التماس خيارات لسكن بديل.

إن بواعث قلق بالغ تساورني بشأن ظروف السكن غير الكافية للعديد من مجتمعات الروما في سلوفينيا.

وفي هذا السياق، أحضك على ما يلي:

- ضمان توفير كميات كافية من الماء الآمن للاستخدامات الشخصية والمنزلية على الفور، إلى جانب خدمات الصرف الصحي الأساسية، لجميع المستوطنات العشوائية.
- ضمان أمن الحيازة لجميع المقيمين في المستوطنات العشوائية، بما في ذلك من خلال إضفاء الصفة النظامية على المستوطنات حيثما أمكن ذلك، وتوفير خيارات السكن البديل للمقيمين في هذه المستوطنات بالتشاور مع الأشخاص المتضررين في مجتمعات الروما، وبما لا يزيد من حالة العزل التي يعانون منها.
- التصدي للتمييز الذي يواجهه الروما في مسعاهم للحصول على السكن وتوفير سبل انتصاف فعالة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

الاسم: _____

البلد: _____

رقم الوثيقة: Index: MDE 13/011/2011 Arabic

رئيس الجمهورية الإسلامية
آية الله السيد علي خامنئي
Leader of the Islamic Republic
Ayatollah Sayed 'Ali Khamenei
The Office of the Supreme Leader
Islamic Republic Street – end of Shahid Keshvar Doust Street
Tehran
Islamic Republic of Iran

الصورة: سعيد ميتينبور
© Amnesty International

منظمة العفو الدولية

صاحب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...

يقضي سعيد ميتينبور، وهو من أبناء الأقلية الآذريجانية الإيرانية، حكماً بالسجن ثماني سنوات لنضاله السلمي من أجل تمتع مجتمعه على نحو أفضل بحقوقه الثقافية واللغوية. ولذا فهو سجين رأي ينبغي أن يفرج عنه فوراً وبلا قيد أو شرط.

وقبض على سعيد ميتينبور في 25 مايو/أيار 2007 في زانجان، في وقت قريب من ذكرى المظاهرات الجماهيرية التي نظّمها آذريجانيون إيرانيون ضد رسم كاريكاتوري نشرته إحدى الصحف التابعة للدولة، واعتبروه في حينه مسيئاً لهم. حيث اعتقل مئات الأشخاص وقتل نحو 20 آخرين أثناء مظاهرة 2006. وورد أن سعيد ميتينبور تعرض للتعذيب أثناء استجوابه. واعتقل كذلك لعشرة أيام في فبراير/شباط 2007 لتظاهره السلمي بمناسبة «اليوم الدولي للغات الأم». إنني أحثك على ضمان أن يضم نظام التعليم العام الإيراني ما يكفي من الأحكام التي تمكن أطفال الأقليات من التعلم بلغاتهم الأصلية في المدرسة، وأن يسمح للأقليات بأن يقيموا مدارسهم الخاصة لتعليم أطفالهم بلغتهم الأصلية.

واقبلوا منا الاحترام والتقدير،،

الاسم: _____

العنوان: _____